

استشراف إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي

أ. كريمة الهادي أبوشعالة

المعهد العالي للعلوم والتقنية - الأصابع

kashaaLa179@gmail.com

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم صيغ التمويل الإسلامية وإمكانية تطبيقها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن أساليب التمويل الإسلامية توفر قنوات عديدة تحقق المرونة في اختيار الأسلوب المناسب، وأن تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية أثبتت نجاحها في هذا الخصوص، وأنها تمثل عامل مشجع لتبنى أساليب التمويل الإسلامية في الاقتصاد الليبي.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة - الصيغ التمويلية الإسلامية.

Abstract

The study aims to identify the most important formulas of Islamic finance and their applicability in financing small and medium enterprises in Libya. To achieve the objectives of the study, a descriptive analytical approach is adopted. The study reaches a set of results, most important of which is that Islamic finance methods provide many channels that offer flexibility in choosing the appropriate method and that the experiences of some developed and developing countries have proved successful in this regard and they represent an encouraging factor for adopting Islamic finance methods in the Libyan economy.

Keywords: *Small and medium enterprises (SMEs), Islamic financing formulas.*

مقدمة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ذات أهمية كبرى في العديد من الدول المتقدمة والنامية وذلك نظراً لدورها الإيجابي في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في هذه الدول ولما تتمتع به أيضا من خصائص أبرزها توفير فرص عمل والتقليل من معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

ولكي تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي في حركة النشاط الاقتصادي لابد من مواجهة المعوقات التي قد تعترضها والتي تتمثل في عدم مقدرتها في الحصول على تمويل يساهم في إنشاءها واستمرارها وتطورها، وهذا يرجع إلى نتيجة عدم تمكن أصحابها من توفير المدخرات المالية الكافية، مما يقودهم للسعي في الحصول على هذا التمويل من المصارف التجارية التقليدية التي تشترط للحصول على التمويل اللازم تقديم ضمانات كبيرة، مما يكون سبب في تقادي أصحاب هذه المشروعات التعامل مع هذه المصارف لارتفاع ضماناتها من ناحية ولمعاملاتها الربوية من ناحية ثانية وللإجراءات الإدارية المعقدة من ناحية ثالثة. ونظراً لهذه الأسباب كانت مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حركة النشاط الاقتصادي في ليبيا متدنية.

إن هذه الورقة البحثية تتناول دراسة موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار استشراف مدي إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية لدعم هذا النوع من المشروعات.

وسيتم تقسيم الورقة البحثية إلى ستة أجزاء: يتناول الجزء الأول منها التعريف بالإطار العام للدراسة، أما الجزء الثاني سيتم فيه مراجعة الدراسات السابقة، في حين يتناول الجزء الثالث المشروعات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في ليبيا، أما الجزء الرابع سيخصص لعرض الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم في الجزء الخامس تناول تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في الجزء السادس سيتم عرض النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة

وللتغلب على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا يكون من المفيد الاستفادة من التجارب الدول المتقدمة وكذلك النامية، وأيضاً البحث على بدائل تمويلية جديدة أخرى تكون أكثر ملائمة لزيادة مساهمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في حركة النشاط الاقتصادي. وتشير الأدبيات الاقتصادية المتاحة أن من أبرز هذه البدائل هي صيغ التمويل الإسلامية التي تبتعد عن التعامل بالفوائد

وتحقق الرضا لطرفي المعاملة ومراعاتها لظروف المتعثرين، لاسيما اتسامها بالتعدد والتنوع، مما يتيح فرصاً تمويلية أكبر وأكثر ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن مشكلة الدراسة يمكن التعبير عليها في التساؤلات الآتية:

- هل تعتبر الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسبة للتطبيق في ليبيا؟
- كيف نجحت بعض الدول المتقدمة والنامية في زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- تعتبر الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسبة للاقتصاد الليبي نظراً لأنها توفر قنوات تمويلية عديدة تحقق المرونة بالنسبة للعميل لاختيار الأسلوب الذي يناسبه وبدون سعر فائدة وبما يتماشى مع الشريعة الإسلامية.
- نجحت بعض الدول المتقدمة والنامية في زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وذلك نظراً لأنها وضعت برامج مشجعة لهذا النوع من المشروعات.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
2. إبراز أهمية الدور التمويلي لصيغ التمويل الإسلامية، وإمكانية تطبيقها في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
3. عرض تجارب بعض الدول الأخرى، واقتراح سبل معالجة المعوقات المحتملة التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الإسلامية، وذلك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار القدرة التنافسية التي تحقق التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا.

منهجية الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافه وذلك من خلال تحليل إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. وسيعتمد البحث في هذا الخصوص على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والبحوث وغيرها من المصادر الثانوية الأخرى.

مراجعة الدراسات السابقة

دراسة (إديس، 2010) "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية" ركزت الدراسة على توضيح دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وأهم العقبات التي تقف في طريقها وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بواسطة دراسة ميدانية على عينة تتألف من 70 مشروعاً، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أن من الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي صعوبة الحصول على التمويل المصرفي.

- دراسة (بوزيد، 2010) " التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - بنك البركة الجزائري". هدفت الدراسة للتعرف على واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على بنك البركة الجزائري وإبراز مزايا تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت على المنهج الوصفي وكذلك منهج المسح باستخدام الاستبيان، وخلصت إلى محدودية مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب قلة الصيغ التمويلية المعتمدة في البنك، وكذلك ارتفاع الضمانات حيث بلغت 120% من قيمة القرض.

- دراسة (الأسرج، 2012) "دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة". وهدفت الدراسة إلى معرفة دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال عرض أهم صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومزاياه ومعوقات استخدامه، وتوصلت لعدة نتائج أهمها أن قطاع التمويل يعاني من افتقاره إلى آلية تقييم المخاطر، وأيضاً ضعف في الكفاءات البشرية.

- دراسة (أبو شنب، 2015) "دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الأردن)". ركزت الدراسة على تقصي دور صيغ التمويل الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في المملكة الأردنية، وتم استخدام المنهج الوصفي وكذلك التحليلي النقدي لتحقيق هذا الهدف، وتم الخروج بمجموعة نتائج أهمها أن هناك عدد من صيغ التمويل الإسلامية تقدم حلول فعالة لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات والمتوسطة.

- دراسة (عبد الله، 2016) "الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة". هدفت الدراسة على تشخيص دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على كيفية منح الائتمان للمشروعات، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وخلصت بجملة من النتائج أهمها عدم قدرة المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وكذلك إهمالها لدراسات الجدوى الاقتصادية، أدى إلى عدم رغبة المصارف في تمويل المشروعات.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في ليبيا

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد في الأدبيات الاقتصادية اتفاق محدد على تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويرجع هذا الاختلاف لوجود عدة معايير منها حجم العمالة وحجم الأموال المستثمرة وكذلك الحصة السوقية وهذا ما يطلق عليه بالمنهج الكمي لتحديد مفهوم المشروعات، أما المنهج الآخر المتبع يركز على معايير وصفية مثل طريقة الإدارة وحجم الاستقلالية ومستوى الخدمات المقدمة من الدولة (إدريس، 2010: 44). ويعتبر تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث حجم العمالة وحجم الأموال المستثمرة من أكثر التعريفات المستخدمة. على سبيل المثال حسب معيار حجم العمالة **منظمة العمل الدولية** عرفت المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة بأنها " تلك المشروعات التي يعمل بها من 10 إلى 99 عامل. أما **منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها من 20 إلى 100 عامل والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها من 101 إلى 500 عامل. **البنك الدولي** عرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها من 10 إلى 50 عامل والمشروعات المتوسطة من 51 إلى 300 عامل (رحاب والقراح، 2019: 6-7)، وفي ليبيا يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمعيارى عدد العمالة ورأس المال حيث تعتبر المشروعات التي لا يزيد عدد عاملها عن 25 عاملاً ورأس مالها 2.5 مليون دينار مشروعات صغيرة، بينما

المشروعات المتوسطة هي التي لا يزيد عدد عامليها عن 50 عاملاً ورأس مالها لا يتجاوز 5 مليون (عبد الله، 2016: 15).

وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول نظراً لما تتمتع به من خصائص لعل أهمها سهولة تأسيسها بمبالغ محدودة وهذا سبب لإنتاجيتها المحدودة، واتسامها أيضاً بطابع الفردية من حيث الإدارة والتخطيط وكذلك قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية لقدرتها على التكيف مع ظروف السوق وقدرتها على توفير فرص عمل للمواطنين نظراً لأساليبيها في الإنتاج غير معقدة (كريم والصالح، 2015: 306)، حيث تجاوزت المشروعات الاقتصادية في العالم نسبة 95% وتشغل ما بين (51% - 61%) من إجمالي قوى العمل العالمي، وبذلك تحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وتسهم مساهمة فعالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤثر بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دوافع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الدوافع الرئيسية وراء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، لتوفير فرص العمل للخريجين من الجامعات والمعاهد التقنية، وكذلك توفير فرص عمل لأصحاب الدخل المحدود الذين يرغبون في إقامة مشاريع اقتصادية تساهم في تحسين مستوى دخولهم ولكن لا يملكون التمويل الكافي لإقامة تلك المشاريع، ومن الدوافع الأخرى وراء هذا الاهتمام تشجيع روح المبادرة والابتكار والإبداع من خلال تبني المشروعات التي تعتمد على أفكار جديدة، وأخيراً تنويع مصادر الدخل بدل من الاعتماد على مورد وحيد وهو النفط والمساهمة في إحداث تنمية مكانية للمناطق الريفية. (نور الدين وآخرون، 2017: 9).

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

منذ بداية السبعينيات وحتى نهايتها من القرن الماضي يعتبر القطاع الخاص (والذي من بين مكوناته المشروعات الصغيرة والمتوسطة) هو السمة الغالبة على الوحدات الخدمية والإنتاجية في عملية النشاط الاقتصادي في ليبيا. ولكن دور القطاع الخاص الخاص القطاع الخاص قد تقلص منذ نهاية السبعينيات وحتى نهاية التسعينيات حيث كان القطاع العام هو الكيان المسيطر على حركة النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان محدوداً جداً خلال هذه الفترة. بعد ذلك بدأ التفكير في إعادة النظر في دور كل القطاعين العام والخاص في حركة النشاط الاقتصادي وأجريت بعض التعديلات في التشريعات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي. في سنة 2000 تم إصدار القانون رقم (21) لسنة 2000 بتقرير بعض

الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، ولاحقاً تم إلغاء هذا القانون وإصدار القانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري. وقد كان الهدف من هذا التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية في البلاد هو تشجيع القطاع الخاص وخلق المناخ الملائم لنموه. في سنة 2002، تم اعتماد السياسات الاقتصادية التي سيتم تطبيقها خلال الفترة (2002-2007). ولاحقاً في سنة 2007، تم اعتماد السياسات الاقتصادية التي سيتم اعتمادها خلال الفترة (2008-2012) حسب ما هو وارد في البرنامج التنموي. وقد كان الهدف من هذا التوجه الجديد في تعديل التشريعات وإعادة صياغة السياسات الاقتصادية هو تشجيع القطاع الخاص بجميع مكوناته من مشروعات متناهية في الصغر إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة. أضف إلى ذلك فإن الدولة الليبية قد قامت بإنشاء بعض المؤسسات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج حاضنات الأعمال الذي تم تأسيسه سنة 2006 والبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تم تأسيسه سنة 2007.

وفي الواقع فإن بيانات تفصيلية وحديثة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد هذه المشاريع والعاملين بها وحجم استثماراتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير متوفرة. ولكن من خلال تشخيص الواقع المعاش يلاحظ بأن مع بداية الألفية الجديدة (الألفية الثالثة) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأت تظهر إلى الوجود في شكل تشاركيات وشركات مساهمة (المالطي ومحمد، 2015:246)، وقد تزايد دورها في حركة النشاط الاقتصادي ولكن بصورة محدودة.

وأخذاً في الاعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مكونات القطاع الخاص، فإن البيانات المتاحة عن القطاع الخاص تشير إلى أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الاستخدام كانت 0.15% سنة 1984 وكانت مساوية إلى 27.9% سنة 2012 (وزارة التخطيط، 2014)، وهذه النسب تعتبر متدنية. ومن جهة أخرى بيانات معدلات البطالة في سوق العمل الليبي تشير إلى أن معدلات البطالة قد زادت من 3.68% سنة 1984 إلى 19.0% سنة 2012 (وزارة التخطيط، 2012). المنطق الاقتصادي في هذا الخصوص يقول أن الزيادة في مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يفترض أن تتزامن مع حدوث انخفاض في معدلات البطالة. ونتيجة العرض السابق يوضح أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر دورها في حركة النشاط الاقتصادي في ليبيا محدود، وبالتالي فإن السؤال الذي من الممكن إثارته هنا هو لماذا يعتبر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة متدني؟

إن هذا التدني يمكن إرجاعه لعدة عقبات واجهتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة حالت دون تحقيقها لدورها التنموي في الاقتصاد الليبي، تمثلت في نقص الكوادر الإدارية والمهنية وقلة اهتمام الدولة بالمشروعات وعدم وجود حاضنات أعمال وكذلك غياب سوق الأوراق المالية، وأيضا ضعف البنية التحتية في ليبيا كان له أثر سلبي على إنتاجية المشروعات (كرمين، 2015: 129). ومن المعوقات أيضا، المعوقات التمويلية التي تمثلت في تجنب المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة خوفا من عدم قدرتها على السداد وأيضا عدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة للتمويل، واتسام اغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطرة نظرا لطبيعة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة، وارتفاع أسعار الفائدة من المعوقات الرئيسية لإقبال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل من المصارف (البرغثي، 2014: 33 - 34). وهناك عقبات أخرى واجهتها المشروعات وهي عدم توفر قاعدة بيانات عن الصناعات الصغرى والمتوسطة المنتشرة جغرافيا، وعدم وجود أطر تنظيمية مثل اتحاد تعاون إنتاجي أو مجتمعات صناعية مهمتها رعاية تلك المشروعات (الحمادي، 2015: 276). وأخيرا، من المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ككل هي غياب دور الفعال للحكومة ومحدودية الدعم ساهم في انخفاض كفاءة وجودة منتجات هذه المشاريع، وكذلك ضعف الدور التسويقي لمنتجات هذه المشروعات كل هذه العوامل أثرت سلبا على قدرتها التنافسية مع مثيلاتها من السلع المستوردة من الدول الصناعية (مسعود وساسي، 2015: 253).

الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من أهم المعوقات التي واجهتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعوقات التمويلية، ومن الحلول المطروحة لحل هذه العقبات تطبيق نظام التمويل الإسلامي. حيث يتميز هذا النظام بامتلاكه مجموعة كبيرة من الأدوات التمويلية المتباينة فيما بينها، الشيء الذي يجعل منه قادرا على استيعاب أكبر قدر ممكن من رغبات المتعاملين ضمن إطار محدد تحت فرضيتين هما أن تكون المشروعات موضوع التمويل صحيحة شرعا، والأخرى أن يكون التمويل ذاته صحيحا شرعا (بوزيد، 2010: 5).

ومن أهم الصيغ التمويلية الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. التمويل عن طريق المضاربة: يتم فيها تقديم المصرف ماله وصاحب المشروع (مضارب) عمله وخبرته ويكافأ صاحب المشروع على عمله حيث يحصل على نصيبه من الأرباح إن تحققت وفق نسب

محددة مسبقاً، وفي حالة الخسارة يتحملها المصرف وحده والمضارب لا يخسر سوى جهده ووقته، لكنه يلتزم بأي خسائر الناجمة عن إهماله وتقصيره (أبو شنب، 2015: 22). وللمضاربة نوعان هما: المضاربة المطلقة وهي أن تدفع المال مضاربة المطلقة وتتم بأن يدفع المصرف (رب المال) المال للمضارب (المشروع) وله حرية التصرف كما يريد ولا يشترط الرجوع للمصرف إلا عند نهاية المضاربة، والمضاربة المقيدة هي التي يشترط فيها المصرف على المشروع بعض الشروط لضمان ماله. وتبعا للشروط المقترنة بالعقد تنقسم المضاربة إلى مضاربة تجارية ومضاربة إنتاجية في المجالين الزراعي والصناعي وليس هناك من القواعد ما يمنع إجراء المضاربة في مشروع صناعي صغيرا كان أو كبير، فمن خلال المضاربة يتم توفير كافة الموارد التمويلية للمشروعات الجديدة (الأسرح، 2012: 7).

يؤخذ على هذه الصيغة زيادة درجة المخاطر التي يتحملها المصرف في تمويل المشروع الصغير أو المتوسط، حيث إن نجاح تطبيق هذه الصيغة يعتمد على قدر كافي من الأمانة والصدق والأخلاق الحميدة بالإضافة إلى الخبرة لدى أصحاب هذه المشروعات، ولهذا من الأفضل عدم التوسع في تطبيق هذه الصيغة لسببين هما، ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وتوفر العديد من الصيغ التمويلية الأخرى الأقل مخاطرة، فالأموال التي يضارب بها المصرف هي أموال مودعين مؤتمن عليها (بو معزة، 2017: 60).

2. التمويل عن طريق المشاركة: تتم بين المصرف وطرف آخر أو أكثر بنسب متساوية ومتفاوتة في رأسمال وذلك من أجل اقتسام وتوزيع الأرباح أو الخسائر الناشئة عن القيام بعمل أو أعمال محددة، وتكون المشاركة إما في مشروع جديد أو بتوفير أموال إضافية للمشروعات القائمة، ويتم تقسيم الأرباح بما يتم الاتفاق عليه مسبقاً أما الخسائر فيتم تقسيمها بنسبة المساهمة في رأس المال (إجبارة وإجبارة، 2016: 119). وللمشاركة شكلان إما دائمة حيث يقوم المصرف بالاشتراك في مشروع بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة (مشاركة طويل الأجل) أو متناقصة وفيها يقوم المصرف بالاشتراك في مشروع بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف مع هذا المشروع مستقبلاً، بمعنى يقوم الطرف الآخر بشراء حصة المصرف تدريجياً من الأرباح التي يتحصل عليها حتى تنتقل حصة المصرف بالكامل من المشروع إلى الطرف الآخر ويخرج المصرف من المشاركة (أبو شنب، 2015: 21).

وتلائم صيغة التمويل بالمشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، وذلك لما تتميز به هذه المشروعات من خصائص مثل سهولة الإنشاء والتكلفة غير المرتفعة، وكذلك المرونة وتكيفها مع البيئة التي تتعامل فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى المعوقات التمويلية التي تواجهها كصعوبة التمويل وغياب التسهيلات التي يجب أن تحصل عليها، أدى إلى أن التمويل بالمشاركة هو الأنسب لهذه المشروعات، نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة، بحيث لا يشكل أي عبء مادي على كاهل أصحاب هذه المشروعات، كما أن عملية توزيع الأرباح تكون حسب الاتفاق، وفي حالة الخسارة تقسم بمقدار مساهمة راس المال كل من المصرف والعميل (المشروع) (هريان، 2015: 69).

3. التمويل بصيغة المرابحة: بموجب هذه الصيغة تقوم مؤسسة التمويل (المصرف) بتوفير احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إما من الأصول الثابتة أو المنقولة على أن يكون الدفع مؤجلا مقابل ربح معلوما يضاف إلى الثمن الذي اشترت به من السوق، وتكمن أهميته في أن المصرف يتحمل المخاطرة نتيجة اقتناؤه السلعة المراد بيعها للمشروعات الصغيرة، ففي حالة تعثر المشروعات عن السداد لا يمكن للمصرف فرض رسوم أو جزاءات على المبلغ، حتى لا تتحول عملية المرابحة في تطبيقها العملي إلى قرض بفائدة (سقاف والمغربي، 2015: 53).

4. التمويل بالإستصناع: الاستصناع المصرفي هو دخول المصرف في وساطة بين طالب الصنعة والصانع (المقاول) لتمويل صناعة سلع أو إنشاء أصل معين بمواصفات محددة، فمن خلال الاستصناع يتم تكليف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج سلعة معينة بصفات محددة وتسليمها إلى المصرف الذي يتولى تسويقها، وبهذا فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإنتاج سلعة مطلوبة من السوق أو من المشروعات الكبيرة في شكل مقاوله باطنية، وبذلك تتخلص هذه المشروعات من المشاكل التمويلية والتنظيمية والتسويقية بدون التعرض لخطر الديون واحتمالات عدم السداد (حناش، 2013: 15).

5. التمويل بصيغة التأجير: الإجارة عي عقد إيجار بين طرفين الطرف المؤجر (المصرف) الذي يحتفظ بحق الملك للأصل الرأسمالي المؤجر، والطرف الثاني المستأجر الذي يتمتع بالأصل، أو استخدامه لإنتاج السلع والخدمات، ويتم استئجار هذا الأصل خلال فترة محددة بعوض (الأجرة)، وللإجارة أهمية كبيرة بالنسبة للمصرف من حيث استثمار أمواله في مجالات مختلفة، وذلك من خلال شراء العقارات والآلات والمعدات وتأجيرها إلى أصحاب المشروعات نظير عقد معين، وهذا يفتح المجال أمام المشروعات التي لا

تجد ضرورة لشراء بعض الآلات والمعدات التي تحتاجها لتنفيذ مشاريعها، وذلك لمحدودية استخدامها أو لعدم توفر الموارد المالية لشرائها (الطوقي، 2014: 138).

6. التمويل عن طريق السلم: السلم هو تعجيل الثمن وتأجيل المثلثن، فهو اتفاق ما بين المصرف وطرف آخر لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة بسعر محدد مسبقاً تسلم في تاريخ لاحق محدد، حيث يقوم المصرف بدفع ثمن الشراء عند توقيع عقد السلم أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة (أبو محييد، 2008: 94). ويعتبر السلم أداة تمويل ذات كفاءة عالية في المصارف الإسلامية، من حيث يجب أن يسدد مقابل رأس المال السلم سلعا، فإنه إذا كان منتجا لهذه السلع فسوف يعمل كل ما في وسعه لإنتاج القدر اللازم للسداد، بالإضافة إلى أنه يساهم في ترشيد تكاليف الإنتاج، حيث إن الربح يحدد بالفرق بين البيع والتكاليف وفي حالة البيع سلما فإن ثمن البيع يكون محددًا سلفًا قبل الإنتاج، وبالتالي لكي يحقق المسلم إليه ربحًا مناسبًا، فإنه ليس أمامه بديل سوى ترشيد التكاليف (بورقبة، 2011: 22-23).

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن أساليب التمويل الإسلامية أفضل بكثير من القروض بفائدة وذلك لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فبالإضافة أنها تتمشى مع الشريعة الإسلامية فإنها توفر قنوات تمويلية عديدة تحق المرونة في اختيار العميل للأسلوب الذي يناسبه. وهذه النتيجة تتوافق مع الفرضية الأولى للبحث التي مفادها "تعتبر الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسبة للاقتصاد الليبي نظراً لأنها توفر قنوات تمويلية عديدة تحقق المرونة بما يناسب العميل لاختيار الأسلوب الذي يناسبه وبدون سعر فائدة، وبما يتمشى مع الشريعة الإسلامية.

تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- تجارب الدول المتقدمة

إن أغلب الدول المتقدمة أولت اهتماماً بالغاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى ازدهارها اقتصادياً، في حين إن العديد من الدول النامية أغفلت الدور الهام لهذه المشروعات في تنمية اقتصادها الوطني، مما جعلها تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أهمها البطالة والفقر وعدم قدرتها على المنافسة سواء محلياً أو عالمياً، ولذلك السبب سيتم فيما يلي التطرق إلى تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الدول التي اعتمدت على التمويل

الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لمعرفة عوامل نجاحها وأهم الصعوبات التي واجهتها، مما يساعد ليبيا كدولة من الدول النامية في تأسيس مشروعاتها على أسس علمية وتنمية وتطوير المشروعات القائمة.

- التجربة اليابانية

تعتبر اليابان من أهم التجارب العالمية الناجحة في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث مثلت 99.7% من إجمالي عدد مشروعاتها ووظفت 70% من اليد العاملة، واعتمدت الحكومة اليابانية في مجال دعم وتطوير مشروعاتها على توفير التمويل وإنشاء نظام للدعم الفني للمشروعات لتقديم الخدمات الإرشادية، وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين والمدراء لإكسابهم مهارات العمل اللازمة، والحصول على الإعفاء الضريبي وتوفير الدعم في مجال التسويق من خلال المساعدة في إقامة المعارض للصناعات المحلية والمشاركة في المعارض الدولية، وأيضاً توفير بيئة ملائمة لنمو المشروعات، وأخيراً حمايتها من الإفلاس عن طريق مساهمة صاحب كل مشروع بقسط تأمين يدفع شهرياً وتقوم بموجبه هيئة المشروعات بسداد الديون المتعثرة (بيوض، 2015: 43-44).

- التجربة الإيطالية

يعتبر النموذج الصناعي الإيطالي أحد النماذج الناجحة والتميزة، لكونها معتمدة على التنمية الداخلية من خلال مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر سر نجاح النظام الصناعي الإيطالي ووصوله إلى العالمية. فسر نجاح التجربة الإيطالية هو خلق تكتلات صناعية في المنطقة الواحدة، بالإضافة إلى تقسيم العمل بين الشركات حيث تكون كل واحدة منها مسؤولة عن مرحلة معينة من مراحل الإنتاج. وقد أدى هذا الإجراء إلى زيادة التعاون بين الشركات، وأيضاً مرونة التعامل فيما بينها مما قادها إلى المنافسة مع الشركات الكبرى على الصعيد المحلي والعالمي (فروانة، 2013: 47-48).

- التجربة الأمريكية الأوروبية

اعتمدت أمريكا في تنمية وتطوير مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة على فكرة حاضنات المشروعات، وهي إحدى الأفكار التي تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بدايتها الأولى. والحاضنات عبارة عن منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، فهذه الحضانة تضمن المشروع منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجياً بعد ذلك

ليصبح قوياً وقادراً على النماء ومؤهلاً للمستقبل ومزوداً بفعاليات وآليات النجاح. وتبدأ هذه الحاضنات بتعريف المشاريع الراغبة في الحصول على قروض بشروط وإجراءات الحصول عليها، وتوفير المساعدات الفنية من خلال توفير الدراسات والمعلومات حول نوعية المشاريع القائمة وفرص الاستثمار في المشروعات الجديدة، وأعداد نماذج لدراسات الجدوى (الونداي، 2008: 125).

2- تجارب بعض الدول النامية

باعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة منبع تطور الاقتصاد ولا تتطلب تكاليف كبيرة مقارنة بالمشاريع العملاقة، تسعى الدول النامية نحو الاهتمام بمثل هذه المشاريع وإيجاد مختلف صيغ والآليات للنهوض بها وإنعاشها. ومن خلال هذا العنصر نحاول الإشارة لبعض الدول النامية العاملة على دعم وتطوير مثل هذه المشاريع.

- التجربة السودانية

قام البنك الصناعي السوداني بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشاريع، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج. وقام بنك فيصل الإسلامي السوداني بتقديم امتيازات للصناعات الصغيرة، منها تخصيص فرع لتمويلها بأقساط مريحة وضمانات ميسرة، مع قبول الضمانات الشخصية، وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية مجاناً، وعقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع، وتوزع نمط التمويل به بين 88% للتمويل بالمراجعة و12% للتمويل بالمشارك (الصوص، 2010: 32).

وما يجعل السودان جديرة بالاستثمار هي تلك الميزات التي تمنحها الحكومة السودانية للمستثمرين كإعفاء الضريبي لبعض المجالات، منح الأراضي بأسعار تشجيعية، برم اتفاقيات بين الدولة والأفراد، ووجود الأسواق والمناطق الحرة. بالإضافة إلى أن السودان تتوفر مجالات الاستثمار فيها، المجال الصناعي والحيواني والزراعي والقطاع الخدمي، فمثلاً يمتلك السودان أكبر قطاع حرفي من نوعه في إفريقيا حيث يقدر إنتاج المدابغ الحرفية بنحو 300 ألف قطعة جلد كبيرة و3 مليون قطعة جلد صغيرة بما في ذلك جلود الحيوانات البرية وأهمها الزواحف المستهدفة في التجارة. وتمثل الجلود المرتبة الثانية من صادرات الثروة الحيوانية بقيمة تتراوح بين 35-40 مليون دولار، كما تتميز بالطلب المستمر في السوق العالمي لما

تمتاز به من قوة نسيجها وكبر مساحتها وتعمل صناعة الجلود أيضًا على تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد السوداني.

وتعمل السودان على تنمية المشاريع الاستثمارية وفق نظام مالي يوافق الشريعة الإسلامية، بحيث تعتبر السودان أول دول المسلمة التي عملت على تحويل قطاعها المصرفي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي صدد إيجاد أدوات مالية وتمويلية إسلامية تتصف بصفات السندات التقليدية، من حيث السيولة والربحية والضمان في إطار ما هو ممكن، وبما لا يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية، فقد استحدثت الحكومة السودانية قانوناً سمي (قانون صكوك التمويل) وهذا تماشياً مع سعي الدولة الرامي لإلغاء الصيغ والعمليات القائمة على الفائدة الربوية من معاملات الدولة عموماً، وهذا القانون بداية انطلاق دولة السودان في سبيل إيجاد أدوات استثمارية تمويلية بديلة لسندات الدين التقليدية.

- التجربة المصرية

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة، وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي، منها 45 ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية).

وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53 بالمائة من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار، وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها. (الصوص، 2010: 33). وتسعى مصر من خلال البنك المركزي إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يتم التمويل من خلال قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل رأس المال العامل ولتمويل الآلات والمعدات المحلية والمستوردة، الجديدة / المستعملة ووسائل النقل.

من خلال دراسة وتحليل تجارب الدول المتقدمة والنامية مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتضح أن من أهم العوامل التي أدت إلى نجاح هذه المشروعات أنها وضعت برامج مشجعة لها ما مكنها من التغلب على المعوقات والصعوبات. ومن أهم هذه البرامج ما يلي:

- توفير التمويل اللازم ومنح قروض بأقساط مريحة و ضمانات ميسرة.

- إنشاء حاضنات الأعمال التي تساعد على نمو المشروعات.
 - تنفيذ برامج تدريبية لأصحاب المشروعات.
 - توفير المعلومات حول فرص الاستثمار والمشروعات الجديدة ذات الجدوى الاقتصادية.
 - بيع الأراضي التي تقام عليها المشروعات بأسعار تشجيعية.
 - تقديم إعفاءات ضريبية.
 - تقديم الدعم في مجال التسويق.
 - إنشاء نظام للدعم الفني للمشروعات لتقديم الخدمات الإرشادية.
- هذه البرامج التي أدت إلى نجاح تجربة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتوافق مع الفرضية الثانية للبحث التي مفادها أن " لقد نجحت بعض الدول المتقدمة والنامية في زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وذلك نظراً لأنها وضعت برامج مشجعة لهذا النوع من المشروعات".

النتائج

- من خلال هذا البحث تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر أهمها:
- تعاني ليبيا من مشكلة الحصول على التمويل اللازم، بحيث تعتبر مشكلة رئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
 - تواضع مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الليبي.
 - ضعف الكوادر الشبابية المؤهلة مع غياب سوق أوراق مالية نشطة، والتي كان له الأثر السلبي على تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.
 - أغلب الدول المتقدمة اثبت نجاحها في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما أثار إيجابيا على تنميتها الاقتصادية، فكان سبب نجاحها قدرتها على توفير التمويل اللازم والدعم الفني والتسويقي لمشروعاتها، وأيضا تخصيص هيئات وحاضنات تهتم بالمشروعات منذ بدء مزاولتها لنشاطها.

- هناك تجارب ناجحة في بعض البلدان النامية، والتي طبقت آليات غير تقليدية في مجال رعايتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويمكن لليبيا الاستفادة منها بما يتلاءم وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية.

التوصيات

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن الإشارة لعدد من النقاط يمكن أن تساهم في دفع عجلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وهي كالآتي:
- تشجيع المصارف الليبية على العمل بصيغ التمويل الإسلامية القائمة مثلا على المشاركة أو المرابحة.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة كإنشاء هيئات حكومية وحاضنات هدفها تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فنيا وتسويقيا.
- وضع خطط لتدريب اليد العاملة وتشجيع الطاقات الشبابية على دخول في مشاريع استثمارية، تكون بمثابة نقلة نوعية نحو التنمية الاقتصادية للبلد.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى كالسودان في إصدار الشهادات المالية القائمة على الشريعة الإسلامية، والتي تحظى بقبول المجتمع الليبي المسلم.
- السعي نحو اقتصاد إسلامي في سبيل إقامة مشاريع استثمارية، خاصة بعدما أكدت الأزمات المالية العالمية أهميته، وضرورة اللجوء إليه للخروج والوقاية من مثل تلك الأزمات.

المراجع

- أبو شنب، سامح عبدالكريم (2015). دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
- أبومحيميد، موسى عمر (2008). "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل"، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- إجبارة، زنيب وإجبارة، عبدالمنعم (2016). دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، 5.

- إدريس، محمد صالح (2010). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية*، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، دانمارك.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب (2012)، "دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان.
- البرغثي، ونيس محمد (2014)، *معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها*، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
- بورقبة، شوقي (2011). *"الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"*، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- بوزيد، عصام (2010)، "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، *كلية العلوم الاقتصادية والتجارية*، جامعة قاصدي مباح، الجزائر.
- بومعزة، لبنى (2017). *واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي*، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- بيوض، رمضان محمد (2015). *تجارب دولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.
- الحمادي، محمد عمر (2015). *مفهوم وخصائص والمشاكل التي تواجه تنمية وتطوير الصناعات الصغرى في ليبيا*، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.
- حناش، فتحية (2013). *"البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"*، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- رحاب، فوزي عبد القادر والفراح، عبد الرازق الطاهر (2019)، "دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، *مجلة دراسات الإنسان والبيئة*، العدد الثامن.
- شكاف، خالد والمغربي عبد السلام (2015). *أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة*. *العلوم الاقتصادية والسياسية*، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.
- الصوص، سمير زهير (2010). *بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة*، ورقة مقدمة لوزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.

- الطوقى، عبد الله علي (2014). أساليب تمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية، مجلة جامعة الناصر - اليمن، 4.
- عبد الله، الصادق أمحمد (2016). الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة آفاق اقتصادية، (3) جامعة طرابلس، ليبيا.
- فروانة، حازم (2013)، "تمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة"، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، الجزائر.
- كردمين، محمد ساسي (2015)، "المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.
- كريم، سالم والصالحي، عبد العزيز (215)، "المشروعات الصغرى والمتوسطة سبيلا للتنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.
- المالطي، عبد الفتاح ومحمد، مخاوف (2015)، "الاستراتيجيات والسياسات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.
- المبروك، عامر والكاسح، جمعة (2015)، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.
- محمد، موسى عبد الله (2011)، الإطار النظري لشهادة مشاركة البنك المركزي وشهادة مشاركة الحكومة (شهادة) والتكليف الشرعي لها، مجلة البحر الأحمر، العدد 1، السودان.
- مسعود، يوسف وساسي، سامي (2015)، "المشروعات الصغرى والمتوسطة والدروس المستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا.
- المشهوراي، أحمدو والرملاوي، وسام (2015)، "أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها"، مجلة جامعة الأقصى العدد 2، فلسطين.
- نورالين، علي وآخرون (2017)، "تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة"، مؤتمر علمي بعنوان المشروعات الصغرى والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة سبها.
- هريان، سمير (2015)، "صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

وزارة التخطيط (2012)، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012م.

وزارة التخطيط (2014) تقييم البرنامج التنموي (2008-2012).
الونداي، نشأت (2008)، "أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق"، مجلة جامعة كربلاء العلمية. (3)، العراق.